وقائع المؤتمر العلمي الدولي
للإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان
الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية

GENOCIDE.KRD

جامعه صلاح الدين

جامعه دهوك

جامعه سوران

سلسلة كتب مؤتمر الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية (1)

وقائع المؤتمر العلمي الدولي

للإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان
الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية

اربيل 2 ـ 2023/5/4

وقائع المؤتمر العلمي الدولي

للإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان
الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية

إشراف

أ. م. د. سالم جاسم حاجي

أ. د. صلاح محمد سليم

أ. د. نشوان شكري عبدالله

د. ازاد سالم محمد

أ. م. د. عبدالرحمن كريم درويش

عنوان الكتاب: وقائع المؤتمر العلمي الدولي للإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان
الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية (4)
الإشراف:أ. م. د. سالم جاسم حاجي أ. د. صلاح محمد سليم
أ. د. نشوان شكري عبدالله د. ازاد سالم محمد
أ. م. د. عبدالرحمن كريم درويش
المراجعة اللغوية: د. ازاد سالم محمد
التصميم الفني و الغلاف: ناجي بدل
رقم الايداع: (D-/2714/23)
حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة دهوك - مركز دراسات الابادة الجماعية

https://genocide.krd
info@genocide.krd
/https://www.facebook.com/people/GENOCIDEkrd
009647511101241

مركز دراسات الابادة الجماعية / جامعة دهوك - مجمع الجامعة - شارع زاخو - بناية المكتبة المركزية - الطابق الثاني

وقائع المؤتمر العلمي الدولي
للإبادة الجماعية ضد شعب كوردستان
الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيلية

اللجنة التحضيرية

أ. م. د. عبدالرحمان درويش	جامعة صلاح الدين
أ. د. مصطفى صابر عتار	جامعة صلاح الدين
أ. د. نشوان شكرى عبدلله	جامعة دهوك
أ. د. سيروان جبار امين زند	جامعة سوران
أ. م. د. ميديا ايبراهيم فتاح	جامعة سوران
أ. م. د. كارزان عبدالمحسن محمد	جامعة صلاح الدين
أ. م. د. سالم جاسم	جامعة دهوك
أ. م. د. خليل مصطفى عثمان	جامعة دهوك
أ. م. .د شارى خاليد	جامعة سوران
د. ازاد سالم محمد	جامعة دهوك
سامى سالم محمد	جامعة دهوك
ئامانج نجمەدين عبدالغفور	جامعة صلاح الدين

اللجنة العلمية

أ. د. محمد احسان	كينجز كوليدج / لندن - المملكة المتحدة
أ. د. مارتن فان برونسن	معهد الشرق الأوسط- NUS الجامعة الوطنية سنغافورة
أ. د. عبدالفتاح بوتانى	الأكاديمية الكردية
أ. د. ئيسماعيل قمندار	جامعة باريس جوزو فرنسا
أ. د. انطونيو جيرونيمو باريوس	كوستا ريكا
أ. د. شريفه كلاع	جامعة الجزائر 3 - الجزائر
أ. د. ديارى صالح مجيد	الجامعة المستنصرية
أ. د. قادر محمد حسن	جامعة صلاح الدين - اربيل
أ. د. صلاح محمد سليم	جامعة دهوك
.أ. د. مها حسن بكر	جامعة صلاح الدين - اربيل
أ. د. ناز بدرخان سندى	جامعة بغداد
أ. د. صباح عباس جاسم	جامعة باكنغهام - لندن
أ. د. محمد صبرى صالح	جامعة دهوك
أ. د. حسين عبد عيسى	جامعة السليمانية
أ. د. مارينا چافونتاكى	جامعة لينكولن- إنجلترا
.أ. د. صالح اكين	جامعة روان نورماندي - فرنسا
أ. د. ساشا بورزوا زيروند	الجامعة باريس بانتيون
أ. د. هادى ئوميد فەيلى	الجامعة الأمريكية الدولية في لندن
أ. د. محمود محمد زايد	جامعة الأزهر - مصر
أ. د. دانيلا ايريرا	جامعة كاتانيا- ايطاليا
أ. م. د. دايان كينک	جامعة كنتاكى
أ. م. د. بهار بصير	جامعة دورهام
أ. م. د. ماركو أتيلا هوو	كلية سراييفو للعلوم والتكنولوجيا
أ. م. د. پادريس موسلمزاده تهرانى	جامعة مالايا - ماليزيا
أ. م. د. شاخەوان عبدالله	جامعة سوران
أ. م. د. هەژار رەحيمى	جامعة سوران
أ. م. د. حبيب ابراهيم	جامعة روربوشوم - ألمانيا

المقدمة

تُعَد الإبادة الجماعية «أم الجرائم»؛ لأنها تُرتكب ضد المجموعات البشرية بسبب اختلافها من حيث الجنسية أو العرق أو العنصر أو الدين. أرتُكبت العديد من الجرائم ضد المجموعات البشرية المختلفة في التاريخ، وخلفت تأثيرات مدمرة على الهياكل الثقافية والبيولوجية والبيئية والحياتية والأخلاقية للمستهدفين.

شعب كوردستان أحد الشعوب العريقة على وجه المعمورة، استقر وعاش على أرضه منذ فجر التاريخ. شعب غني بثقافات وديانات مختلفة. بعد الحرب العالمية الأولى، تم ضم جزء من كوردستان إلى الدولة العراقية، ونتيجة لذلك تعرض للعديد من الجرائم، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لمنع الشعب الكوردي من تقرير مصيره.

ارتُكِبَت الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيليين وفقا لسياسة ممنهجة من قبل النظام البعثي الذي قام بتنفيذها على عدة مراحل بلغت ذروتها من الوحشية والقساوة حين قام بإسقاط الجنسية وتهجيرهم قسرا الى الحدود الإيرانية كي يواجهوا ظروفا معيشية ونفسية غاية في القساوة. علاوة على تدمير 14 مدينة وقصبة وتعريب مناطقهم والاستيلاء على ممتلكاتهم ومصادرتها، هذا ماأدى الى تفكيك وتشويه بنية العائلة الفيلية.

وقد تم ارتكاب الكثير من هذه الجرائم في العاصمة العراقية علنا وعلى مرأى المجتمع العراقي والإقليمي والدولي. على الرغم من مرور 43 عامًا على المرحلة الأخيرة من الإبادة الجماعية، لا يزال عدد كبير من الناجين محرومين من حقوق المواطنة والحصول على الجنسية واسترجاع ممتلكاتهم المسلوبة. لا يزال الآلاف منهم يعيشون في المنفى. ولا يزال مصير أكثر من 22 ألفا منهم غير معلوم. وبعد سقوط نظام البعث، أَقَرَت المحكمة الجنائية العراقية العليا بأن ما لحق بالكورد الفيليين يُعَدُ إبادة جماعية. الا أنه ولغاية الآن لم يتم تعويضهم ماديا ومعنويا، ولم يتم استرجاع ممتلكاتهم المسلوبة.

ينطلق مشروع هذا المؤتمر من منطلق الإحساس بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية والعلمية. تحت شعار كشف الحقائق لتحقيق العدالة. وذلك بهدف توثيق هذه الجريمة النكراء ومعرفة أسبابها ودوافعها وآثارها. سعيا لايجاد الحلول المناسبة بطريقة علمية للحيلولة دون تكرارها وتعويض الضحايا ومعاقبة الجناة.

ومن منظور أكاديمي، نتطلع إلى دراسة هذه الجريمة وتفسيرها وتحليلها. باعتبارها بداية مهمة وصحيحة لتأسيس المجال العلمي للإبادة الجماعية في كوردستان التي يعدها بعض الخبراء مركزًا للإبادة الجماعية. هذا وتم الاتصال بمئات الباحثين على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تم قبول ٥٢ بحثا أكاديميا و ٥٧ ورقة بحثية ومداخلة قُدِمَت من قبل باحثين ومفكرين وخبراء في مختلف المجالات العلمية. وبسبب ظروف فنية وتقنية تتعلق بوقت انعقاد المؤتمر وحدوده، لم يتمكن عشرات الباحثين من حضور المؤتمر مباشرة. هذا ما أدى الى إحياء قضية الكورد الفيليين والألمام بأوضاعهم من جديد من قبل الجهات الرسمية والأكاديمية والتنظيمية والشعبية.

وعند اطلاع الرئيس مسعود البارزاني على هذا المشروع، قام بدعمه بأقصى درجات الحماس، الأمر الذي

أدى الى تنفيذ المشروع. وكذلك تم تحقيق هذا الهدف بشكل مشترك من قبل الجامعات الثلاث؛ «صلاح الدين ودهوك وسوران»، بالتعاون مع العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى، بالإضافة إلى سعي اللجنة العليا، واللجنة التحضيرية المشتركة، واللجنة العلمية، واللجنة الاستشارية وجميع اللجان والباحثين الذين عملوا بأقصى الجهود ودون كلل سعيا لإنجاح هذا المؤتمر.

أ.م.د. عبدالرحمن كريم درويش
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

المحتويات

الآثار القانونية لجريمة الإبادة الجماعية ضد الكورد الفيليين
أ. م. د. أسعد كاظم وحيش - دعاء عمار وارد 15
ماهية جريمة الإبادة الجماعية وآثارها الاقتصادية (الكورد الفيليون أنموذجاً)
أ.م.د. إلهام وحيد دحام 33
قضية الكورد الفَيليين ونشاطاتهم في جريدة (خەبات/ النضال) 1959 - 1961
أ.د.شيرزاد زكريا محمد 53
رؤية شرعية في حكم فتح المقابر الجماعية لضحايا الأنفال والاعدامات
(دراسة وصفية تحليلية)
أ.د. جواد فقي علي الچوم حيدري - أ.د. ناهدةعبد الغني محمد 79
ذو الفقار والدولة النخودية الفيلية في العراق(1530-1524)دراسة تاريخية
أ.د. نزار علوان عبدالله - م.جنار نامق حسن 97
مواجهة الإفلات من العقاب في ضوء اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها
(الكورد الفيليون كحالة للدراسة)
أ.د. حسين عبدعلي عيسى 107
نحو استراتيجية وطنية لمواجهة جرائم الإبادة الجماعية في العراق وسبل معالجتها
دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي
أ. د حمدان رمضان محمد 135
التطهير العرقي للكورد الفيليين في العراق - دراسة في الجغرافية السياسية-
أ.د. خليل إسماعيل محمد 159
الدين في مواجهة الإبادة الجماعية
أ.د خميس غربي حسين 173
الإبادة الجماعية والشر التافه دراسة في الممارسات الشمولية وعمليات الارهاب المنظمة
أ. د. علي عبّود المحمّداويّ 187
جينوسايد الكورد الفيليين في ضوء قوانين الجنسية العراقية
د. حسن كاكي 195
الكورد الفيليون والمواطنة من التمييز المذهبي والقومي إلى الإبادة الجماعية
قراءة في نظريات الصراع
د. علي محمد علي الطنازفتي 217
الطبيعة القانونية للجرائم في منطقة فيليان
د. بيان محمد شابازي 237

الجهود الدولية والوطنية في مكافحة جريمة الإبادة الجماعية
(دراسة مقارنة في ضوء القانونين الليبي والعراقي)
د. امهيدي محمد امهيدي الشيباني - د. علي منصور اشتيوي 257
الإبادة الجماعية للكورد الفيليين في العراق: رؤى ومقاربات فكرية إقليمية ودولية لمعالجة أوضاعهم بعد2003
أ.د. جاسم يونس الحريري..... 269
اتجاهات نخبة الكورد الفيليين إزاء التغطية التلفزيونية لقضية التهجير القسري
د. مجاشع محمد علي 287
البعد السياسي للإبادة الجماعية للكورد الفيليين
د. مهدي أمين عبدالله الستوني 311
التعصب القومي والمذهبي واستخدامهما لإبادة الفيليين من منظور الإسلام
م.م.سەربەست نادر عبدول .....%..... 337
إبادة الكورد الفيليين في الشعر العربي
أ.م.د. جوان عبد القادر عبد الله 361
الإبادة الجماعية الثقافية كوسيلة لطمس هوية الشعوب (حالة الكورد الفيليين انموذجا)
خيري بوزاني 391
الأبعاد النفسية والاجتماعية لتهجير وتسفير الكورد الفيليين في العراق
أ.م.د. ضياء عبدالخالق حسين المندلاوي 411
الكورد الفيليون من الإبادة الجماعية إلى العُنف الأعمى مقاربة قانونية ودينيّة
الساسي بن محمّد ضيفاوي 429
تجريم الإبادة الجماعية أمام القضاء الجنائي الدولي
زعادي اللقب: محمد جلول 443
حكم الإبادة الجماعية من منظور الفقه الإسلامي الفيليون أنموذجا
سعيد ملا عبدالله ملا سعيد 459
التوصيات 475

..

الكورد الفيليون والمواطنة من التمييز المذهبي والقومي إلى الإبادة الجماعية قراءة في نظريات الصراع

د. علي محمد علي الطنازفتي
الجامعة الاسمرية الإسلامية - كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن- ليبيا
استاذ مشارك - قسم العلوم السياسية
alialtnazfti@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث مُعاناة الأمة الكوردية في المجمل، ومُعاناةالكورد الفيليين في الخصوص واصفا ومحللا ما عانوه من تهجير ونفي وإبعاد وإبادة داخلية، وما ترتب على ذلك من تمييز عرقي أعطوه مسمى قانون التبعية، الذي أضر بجنسيتهم وأفقدهم حقوق المواطنة، وسواهم بأقليات اقل من عددهم في كوتا الانتخاب، إضافة إلى مماطلة دولية وإقليمية أهدرت حقوقهم التاريخية في تقرير مصيرهم.

كذلك يهتم هذا البحث بدراسة التمييز المذهبي والقومي كتمييز وجودي، إذ يتناول اشكالية أسبقية الوطني على القومي، وأسبقية المذهبي على القومي في التصور السياسي للكورد الفيليين، وما العوامل التفسيرية لهذه الأسبقيات وفق نظريات الصراع.

الكلمات المفتاحية: الكورد الفيليون،نظريات الصراع،الإبادة الجماعية،التمييز القومي والمذهبي،المواطنة.

Summary

This research deals with the suffering of the Kurdish nation in general، and the suffering of the Faili Kurds in particular، describing and analyzing what they suffered from displacement، exile، deportation and internal genocide، and the consequent ethnic discrimination Give him name of the law of dependence، which harmed their nationality and made them lose their citizenship rights، and others with minorities whose number is smaller than them in quota Election، in addition to international and regional procrastination that wasted their historical rights to self-determination.

This research is also concerned with the study of sectarian and national discrimination as existential distinction، as it deals with the problem of the primacy of the national over the national، and the primacy of the sectarian over the national in the political perception of the Faili Kurds، and what are the explanatory factors for these primacy according to conflict theories.

Keywords: Faili Kurds، conflict theories، genocide، national and sectarian discrimination،Citizenship.

المقدمة

الموقف الأخلاقي يقتضي الإنصات لمعاناة الكورد الفيليين، وما يطالبون به من حقوق مشروعة انتهكت وصودرت...،وترتب على هذه المعاناة التزامات تستدعي جبر الضرر (المادي والمعنوي) عن ما وقع عليهم من تهجير وإبعاد... وإبادة،باعتبار الذي حدث هو ممارسات غير انسانية يتطلب من أهل الاختصاص والحكومات المتعاقبة في الإقليم والمركز التفاعل مع معاناتها والاستجابة لاحتياجاتها ومطالبها.

هذا التفاعل لا يعد مهمة وطنية داخل الإقليم ودولة العراق فقط كعمل وطني ومؤسسي ضروري،بل هو مهمة دولية عالمية تقتضي ضرورة ايقاف ممارسات الأرض المحروقة (التدمير الكلي للأهداف المدنية) في جميع أنحاء المعمورة.

في هذا الشأن، ينعطف هذا البحث لفهم أغوار وحيثيات التمييز المذهبي وما ترتب عليه من تمهيد للاعتداء،والتنوع القومي وتصور ات نظرية الصراع لتفسيراته.

أهمية البحث: الشعور والخوف من تكرار عملية التطهير العرقي والتهجير...وماعلى شاكلتها من انحرافات،او المماطلة في عدم اكتمال عملية جبر الضرر وملاحقة مرتكبي هذا السلوك، يبدو أنه من الأهمية الدعوة لعملية اشهاره بالإحياء والتكرار والنصب التذكارية والمواساة لتضميد الجراح ولاسيما عندما يتم النظر إلي الهُوية العرقية الوطنية الجامعة بأن تنوعها العرقي واللغوي والديني مصدر إشكالي في العلاقات الاجتماعية، بدل أن يكون رابطا سياسيا، يقترن ويندمج في اطار الوحدة في ظل التنوع.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح معاناة الكورد كأمة من الناحية الدولية والإقليمية والداخلية، وما انعكس جراء هذه المعاناة من مآسٍ وتهجير وإبادة للكورد الفيليين من خلال مطالبهم وسعيهم للبحث عن حقوقهم، فانطلاقا من معاهدة سايكس بيكو 1916 م وما تلاها من اتفاقيات في الخارج والداخل لترسيخ الحقوق هذه في نطاقها العام، ثم ينعطف البحث لتفهم معاناة الكورد الفيليين في اطار مصطلحات التهجير والأبعاد والنفي والتمييز وقانون التبعية.... ثم قانون الجنسية ومحاولة التكيف مع الواقع والسعي للعودة الى الذات ومحيطها ومكانتها ثم تأكيدها بالمطالبة بحقوق العدالة الاجتماعية والمساواة الانتخابية، وفي نهاية المطاف نتحدث عن تفسيرات نظرية الصراع تشخيصًا وعلاجًا لهذه المظلومية.

الاشكالية: على الرغم من مساعي الكورد للبحث عن حق تقرير المصير التاريخي عبر معاهدات واتفاقيات دولية ومحلية،غير ان هذا الامتياز وجه بمراوغات ومماطلات دولية، وتهجير وإبعاد قسري، بل وصل إلى أعلى درجات التطرف وهو الإبادة الداخلية،بناء على هذه المعاناة، ما تأثير التمييز المذهبي والوصال القومي

في عملية تمكين حقوق المواطنة للكورد الفيليين؟ وأين يضع الكورد الفيليون هذا الحق كأسبقية في نطاقه الوطني الجامع عراقيا، أو قوميا في الإقليم، أو مذهبيا كمرجعية، أو هو الجمع بينها؟

الفرضية: يحاول البحث توظيف بعض نظريات الصراع للإجابة عن هذه الاشكالية،موضحا إيها في مجموعة نظريات،منعطفا إلى علاجها في نظرية الاختيار العقلي.

المنهج: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فهو يستدعي أحداث التاريخ ويعلق على ما حدث فيه، ثم يصف ويحلل الجانب الذاتي والموضوعي في تصورات المكون الكوردي الفيلي،عن ماكتب عنهم، وما صرح به بعض القياديين والنخب، ويكتمل الوصف والتحليل بالاستناد الى تشخيص وعلاج نظريات الصراع.

مع الاشارة الي ان محاور البحث كانت على النحو الآتي:

المحور الأول: القضية الكوردية بين مطالبات حق الاعتراف الدولي والتهجير الداخلي.

المحور الثاني - التمييز المذهبي والقومي من العودة الى الذات إلى تأكيد الذات.

المحور الثالث: مظلومية الكورد الفيليين في تشخيص وعلاج نظريات الصراع.

المحور الأول: القضية الكوردية بين مطالبات حق الاعتراف الدولي والتهجير الداخلي

القلق والخوف من تبعات الماضي وظلمه، ولاسيما مظلمة الأمة الكوردية عبر تاريخها في الاتفاقيات الدولية المموهة والمراوغة... التي خانت ما عهدت به ونكلت بالكورد، وهجرتهم وأبعدتهم عن المكان، وبها ومن خلالها عانوا من الاضطهاد والتمييز والإقصاء، هذا الخداع ولد اضطهاد وحرمان للأمة الكوردية ومنهم الكورد الفيليون، وإنشاء ردود فعل كانت فيها مظاهرات واعتراضات وانتفاضات وهبات، كسرت القيود والتبعية؛ كانت عصية على المقارعة لأنها تذود عن عرين كرامتها وإنسانيتها وحقوقها التاريخية.

وعلى الرغم من أن القضية الكوردية لها عمق في التاريخ بوجود امارات مستقلة في الإقليم تنظم شؤونها الداخلية بنفسها،وتحركات وجهود مضنية لمواجهة الظلم والذود عن الهُوية انطلاقا من العلامة إدريس البدليسي وما قبله[1]، إلا أن البحث في مستهل تقديمه انعطف إلى الاتفاقيات الدولية في بداية القرن العشرين واصفا بداية الاطماع الإقليمية والدولية وما تلاها من اتفاقيات كرست المعاناة للشعب الكوردي.

فقد تمّ التوقيع على معاهدات واتفاقيات عدة مشئومة دفع ثمنها الكُورد ضريبة المماطلة والتسويف والتضليل والتمويه...انطلاقا من معاهدة سايكس بيكو في شهر5/ 1916م التي توضح الاطماع الروسية في السيطرة على جزء من كوردستان، على الرغم مما جاء فيما بعدها من اعتراف الحلفاء في منهج الرئيس ولسون للسلام العالمي 1918م في النقطة (13) من: حق الأقليات غير التركية ضمن الإمبراطورية يجب أنْ تتاح لها فرصةَ حقيقية حرة لممارسة الاستقلال بعيداً عن أي تدخل وتأثير خارجي[2].

وفي معاهدة سيفر المنعقدة في شهر 8/1920م،كانت هناك دعوة لاقتراح تشكيل لجنة دولية تتولى دراسة القضية الكوردية وإيجاد حل لها كأمة واحدة متجانسة من أجل الحرية والاستقلال وعندما وقعت معاهدة (سيفر) بين الحلفاء انتعشت طموحات الكورد التاريخية بشكل عام منذ 1920م ولاسيما ان موادها (62،63،64) * نصت على حق الكورد في إنشاء دولة كوردية في منطقة كوردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي اولاً ثم الاستقلال[3]، والوحدة مع ولاية الموصل، إلا ان رفض تركيا لهذه المعاهدة ورغبة (المملكة المتحدة البريطانية) في إلحاق كوردستان بولاية بغداد والبصرة وتشكيل العراق[4] إلى أن تم ابطال معاهدة سيفر في

معاهدة لوزان سنة 1923م وانتهت بإعلان المملكة المتحدة البريطانية ضم المناطق الكُوردية إلى المنطقة العربية في العراق؛ لتكون دولة واحدة بحكم ملكي وراثي تحت حمايتها[5].

وكان على الأرض في هذه الأثناء صولات وجولات للشيخ محمود الحفيد، لمواجهة الاحتلال الانجليزي، الذي نقض وعوده بإقامة دولة كوردية مستقلة في ضوء معاهدة سيفر، وببروز هذا القائد الذي حارب الانجليز،وسيطرته على السليمانية وجعلها عاصمة لمملكة كوردستان في 1919م وأعلن تشكيل حكومة كوردية في 1/1/1923م وأصبح ملكا، وأثناء معاركه مع الانجليز انتصر عليهم في معركة عديدة، مابين -1919 1932م، ولكن في نهاية نضاله اغتيل في عام 1957م ودفن في بغداد[6] وتلتها حركات نضالية للبارزانيين خلال الأعوام 1931، 1935، 1943، 1945[7].

وبعد معاهدة لوزان 1923م صدر قانون الجنسية العراقية رقم (12) لعام 1924م، الذي قَسَّمَ العراقيين إلى (تبعيتين) إحداهما: للتبعية العثمانية والتي بموجبها اعتبر حامليها عراقيين من الدرجة الأولى، والأخرى تبعية ايرانية اعتبروا من درجة مختلفة رغم إن التبعيتين أجنبيتين،وهذه التبعية التفكيكية قسمت وطن الكورد الممتد من البحر الأسود حتّى الخليج، والذي يسكنه شعب من دمّ واحد وعنصر واحد الى ثلاثة بلدان -من أكبر بلدان الشرق الأوسط مسكناً للكُورد[8]. تفاصيلها توضحها معاهدة (لوزان)، الذي تم الاتفاق فيها بين المملكة المتحدة البريطانية وتركيا والعراق في 5/6/1929م بتسوية مسألة الموصل لصالح المملكة المتحدة، وفصلت كُوردستان العراق عن كُوردستان تركيا، وأصبحت جزءاً من العراق الحديث، وبقية الحدود السياسية للأراضي المختلف عليها مع الجانب الإيراني (أي المناطق الكوردية الجنوبية للفيليين)*؛ هذا التقسيم الجغرافي والفصل بين المكونات العرقية انتج لاحقا أول عملية تهجير بحقّ الكورد الفيليين، في عهد حكومة طه ياسين الهاشمي سنة 1936، وتبعتها حملة أُخرى في عهد رشيد علي الكيلاني (انظر الشكل رقم 1) إذ تمّ تهجير عشرات الآلاف من الكُورد الفيليين إلى إيران تحت ذريعة عدم حيازتهم على وثائق تثبت تبعيتهم للعثمانيين الأتراك[9].

وفي معاهدة سعد آباد اشارت المادة السابعة الموقعة في شهر6/1937م، بين كل من تركيا وإيران والعراق وأفغانستان تحت إشراف المملكة المتحدة إلى:(ضرورة المحافظة على النظام والأمن ومواجهة اي نشاط من شأنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بصفة عامة)[10] ويبدو ان هذه المادة جاءت في سياق مواجهة أي تطلع كوردي تحرري.

ولكن طموح الكورد للاستقلال وبناء الدولة استمر إذ اقيمت جمهورية مهاباد الكوردية في 22/1/1946م بدعم من قوات الاتحاد السوفيتي، ولكنها ما لبثت طويلا إذ انتهت 17/12/1946م على يد الجيش الإيراني، وعومل الكورد بقسوة فقد نفذ حكم الاعدام بالكثيرين من قادة القبائل الكوردية ومن القوميين الكورد، وسجنوا ودمرت مطابعهم وأحرقت كتبهم وفرض الحظر على تعليم اللغة الكوردية[11].

وبإعلان الجمهورية العراقية الأولى في عام 1958م نص ولأول مرة الدستور العراقي في مادته الثالثة على الحقوق القومية للشعب الكوردي: إن المجتمع العراقي قائم على التعاون الكامل بين المواطنين كافة وعلى احترام حقوقهم وحرياتهم، والعرب والكورد هم شركاء في هذه الأمة وان الدستور العراقي يضمن حقوقهم القومية داخل العراق[12]، كما جاء شعار الجمهورية العراقية يحمل سيفا عربيًا ويجاوره خنجر كوردي، وهي سابقة تعد الأولى في تاريخ الكورد[13] ولكن في أيلول 1961م، اندلعت ثورة أيلول الوطنية الكوردستانية بعد أن قامت الحكومة العراقية بإرسال القوات العسكرية وشن هجمات على المدنيين الكورد بخصوص

تطبيق قانون الاصلاح الزراعي[14] فحدثت الانتكاسة للحقوق والحريات في الشراكة الدستورية لعدالة القضية ومشروعيتها، فتصارع السيف والخنجر، وضاعت الحكمة واستخدمت القوة، وهذا ماا تضح في سنة 1963م عندما ارتكبت جرائم بشعة ضد الكورد الفيلية، وخصوصا ما عرف بجرائم حي الاكراد في بغداد* والسبب في ذلك ان حي الاكراد كان معقلا للحركة الوطنية الكوردية، وللحزب الشيوعي العراقي والمكان الذي يسكن فيه العديد من التجار الكورد[15] هذا يوضح ان التعامل مع الحقائق على الأرض يختلف عن التعامل مع الشعارات.

وفي عام 1963 - 1968 عندما تشكلت الجمهورية العراقية الثانية تحت إمرة مجلس وطني مصغر بقيادة عبد السلام عارف، هذه القيادة كانت لها خلافات مع الدور الاجتماعي الذي يقوم به قادة العشائر الكوردية، وكانت لها صدامات عسكرية معهم[16]، وتلى هذه الصدام العسكري استئناف عملية التهجير مرة أخرى في سنة 1964م وكانوا ضحايا هذهِ العمليات أغلبهم من سكان مناطق الكورد الفيليّة الحدودية مثل: مندلي وخانقين بدرة وجصان والكوت وعلي الغربي والشرقي والعمارة وغيرها، وتشير الوثائق عام 1965 إلى أن الكورد الفيليين يشكلون عماد الاقتصاد في الحياة الاقتصادية العراقية[17].

ولوقف القتال وضبط عملية التهجير تواصلت الحكومة العراقية مع الزعيم الكوردي الملا مصطفي البارزاني على خطة بموجبها تمنح المنطقة الكوردية والكورد سلطات مهمة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي[18] وفي بيان11/3/ 1970م اتخذت حكومة بغداد قرار الاعتراف بالوجود الشرعي للكُورد وإقرار حقوقهم الثقافية والقومية، وأجرت مفاوضات مكثفة مع الكُورد لحلّ المسألة الكُوردية على أساس حكم ذاتي للكُورد ضمن الوحدة الوطنية، وقد حظي البيان بتأييد كوردي واسع[19]. إلا أن هذا الاعتراف يبدو أنه كان خطة استندت في فحواها إلى غطاء رسمي مفادهُ بأن أي مواطن يرغب في الحصول على الوثائق العراقية عليه أنْ يقدم أوراقاً تثبت أنّه من التبعية الإيرانية؛ وعليه فقد تمّ توجيه من يريد شهادة الجنسية العراقية إلى مراجعة دائرة الإقامة والجنسية في حين كان الأمن العراقي يصطاد هؤلاء ويعُدون قوائم التهجير التي طالت الكثير من التجار العراقيين وحتى من غير الكُورد الفيليين، لا لشيء سوى لكونهم جاوروا الكُورد الفيليين حقبةً من الزمن[20].

تلاها التهجير الثالث 1972م في عهد الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر ما بين عامي 1975-1970م، وفيه تم طرد نحو (300000) مواطن كوردي فيلي إلى إيران؛ وحجزت أموالهم المنقولة وغير المنقولة وحجز نحو (10000) شاب كوردي فيلي كرهائن[21] وفي اتفاقية الجزائر في 6/3/1975م تمت المساومة على القضية الكوردية ما بين النظامين العراقي والإيراني وبوساطة رئيس الجزائر هواري بومدين؛ تم انهاء المشاكل الحدودية؛ إذ توصل الطرفان الى نتيجة مفادها: يتنازل العراق عن شطّ العرب، في مقابل إسقاط الحركة الكُوردية المسلحة في كُوردستان العراق التي تخلت إيران عن دعمها وأرغمها على إلقاء السلاح[22]. ومن خلالها سحبت إيران دعمها للكورد، مقابل تخلي العراق عن مطالبته بالسيادة المطلقة على كل شط العرب[23].

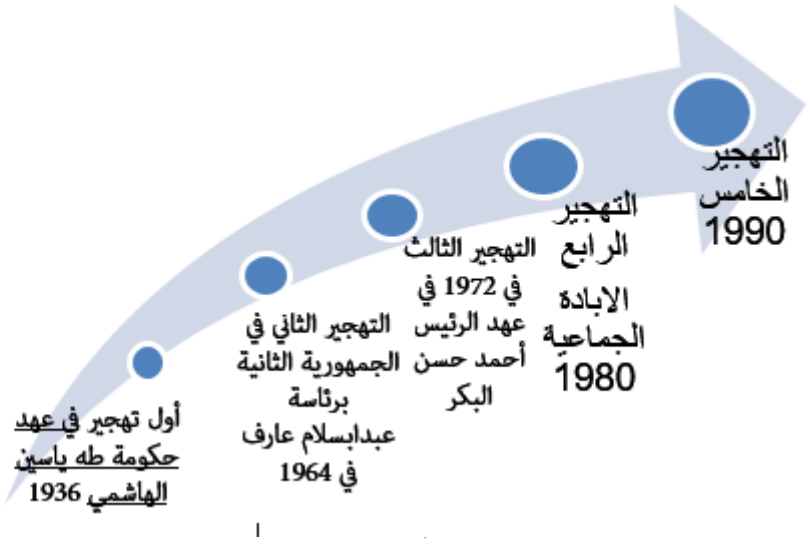

المحور الثاني – التمييز المذهبي والقومي من العودة الى الذات إلى تأكيد الذات

توالت المعاناة، وتعددت اتجاهات البحث عن الهُوية كتميز، بين جذورها القومية العرقية، أو انتمائها المذهبي العقدي، أو وجودها المكاني الجغرافي الوطني في بغداد وغيرها من المدن العراقية، تنوع الاتجاه، مع عدم تحديد الأولويات وترجيح متطلبات المرحلة، جعل الرؤية السياسية غير واضحة وتفكك الجموع بتعدد توجه الانتماءات، تفاصيل هذا الاشكال في الآتي:

1- قانون الجنسية (1980م) من التقييد إلى تنشيط حقوق المواطنة:

خلال مرحلة التهجير الرابعة، تجدد التهجير والتمييز المنهجي للكورد الفيليين،وبدأت عملية الاعدامات الممنهجة في هذه المرحلة في مناطق: بغداد وخانقين... كنقطة انطلاق،ثم امتدت الى مناطق عراقية أخرى - وللبدء في هذا العمل صدر بالخصوص مرسوم سياسي تحت رقم (666) الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 7/4/ 1980م، يدعو لتجريد 300-250 ألف فرد من الكورد الفيليين العراقيين رسميا من الجنسية العراقية بحجة دعمهم لإيران،وعدم ولائهم للعراق كمواطنين وصنف الكورد الفيليين تحت مسمى مصطلح (التبعية) ومن خلال هذا المرسوم والتصنيف الذي له منشأ تاريخي تمت الاشارة إليه في تقسيم العراقيين إلى (تبعيتين)أجنبيتين، في قانون الجنسية العراقية رقم (12) لعام 1924م، تمت اعادة احيائه بالاستيلاء على ممتلكات الكورد الفيليين وترحيلهم الى ايران، وحجز وتغييب أكثر من 22 ألف شاب من الذين كانوا يؤدون الخدمة العسكرية[24].

ومنشأ القرار السابق نشأ قرار قبله مموه ومراوغ حيث مهد له القرار رقم (10) المؤرخ في 3/2/1980م الصادر من مجلس قيادة الثورة، الذي يشير إلى أنه سيمنح شهادة الجنسية العراقية للكورد الفيليين ولكن هذا القرار كان مفخخاإ ذ تم رصد كماشة للمتقدمين وشرعت باعتقالهم ومصادرة ممتلكاتهم ومن ثمة ترحليهم بموجب القرار(666)[26].

وعن أسباب التهجير يوضح الباحث الأركوازي: بأن السبب المعلن وفق قرار التسفير هو تسفير كل من تثبت خيانته وعدم ولائه للعراق في وقت لم تثبت خيانة وعدم ولاء الفيليين بقرار من أية محكمة أو جهة قانونية، بل كان جميع شبابهم يؤدون الخدمة العسكرية في جميع صنوف الجيش العراقي... واستشهد العديد منهم في المعارك الوطنية والقومية؛ وما يزال اكثر من 22 ألف شاب مفقودا ومجهول المصير• فقد استبعد الشيعة من الوظائف العليا المهمة في الدولة، وخصوصا ما يرتبط بالسلطة الدبلوماسية والمؤسسات العسكرية كقيادات الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة[27].

ولكن تم إلغاء هذا المرسوم رقم (666) في المادة 17 من قانون الجنسية العراقية لعام 2006م ومن اجل استعادة الكورد الفيليين لجنسيتهم وحقوق المواطنة،طلب منهم بأن يكونوا مسجلين في تعداد عام 1957م، وحلت هذه المعضلة عندما تم تنشيط السجلات المدنية في جميع انحاء العراق ابتداء من عام 2013م لاستعادة الجنسية للكورد الفيليين، وفي هذا الصدد أشارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 14/11/2013م، إن هناك نحو 120 ألف شخص غالبيتهم من الكورد الفيليين والبدون لا يملكون الجنسية في العراق بحسب تقديراتها[28]. ولكن يبدو ان عملية الحصر تحتاج إلى إرادة سياسية فاعلة متعاونة من قبل المركز والإقليم مع المفوضية وغيرها من الجهات الرسمية، فهناك العديد ممن يعيشون في المخيمات ومنتشرين في بلدان أخرى- يحتاجون للبحث عنهم والتحري عن اعدادهم، واستبيان أرائهم.

بناء على ذلك، مازال يواجه الكورد الفيليون اشكالية الارتباط والانتماء مع الإقليم، والبحث عن الحقوق القومية، أو البحث عن الانتماء المذهبي والتحالف مع التيارت الشيعية(أحزاب، تشكيلات مسلحة...)، فإشكالية البحث عن النفوذ السياسي والمكانة والرمزية، يحتم عليهم البحث عن الكم الديمقراطي في العملية الانتخابية، إذ إن هناك مساعٍ ومطالبات بتعديل قانون الانتخاب فيما يخص كوتا الكورد الفيليين؛ إذ صوت مجلس النواب في 22/01/2018م على تخصيص مقعد واحد للمكون الكوردي الفيلي في محافظة واسط ضمن نظام الكوتا، وهذا ما يعتبره الكورد الفيليون مظلمة إذ تمت تسويتهم بأقليات اقل منهم عددا- وبحسب المفوضية العليا للانتخابات في العراق 2018م فإن التمثيل السياسي داخل البرلمان يتألف من 329 مقعدا، 320 مقعدا يتم توزيعها على المحافظات بدوائرها الانتخابية وتبقى تسعة مقاعد توزع على المكونات الثقافية،حصل السنة على 85مقعدا والشيعة على 177، والكورد على 58 مقعدا، ومقاعد الأقليات التسعة، خمسة مقاعد للمكون المسيحي،ومقعد واحد لكل من الشبك في نينوى والايزيديين في نينوى والصابئة في بغداد والكورد الفيليين في واسط[29].

مع الاشارة إلى أن القومية الكوردية تُشكّل المجموعة العرقية الثانية بعد العرب في العراق، ووصل عددهم إلى نحو 5.2 مليون نسمة، وتتراوح نسبتهم بين 15% و20%، وحتى في القوميات الأخرى يوجد كورد ايزيديون وكاكةيية وشبك وغيرها من المكونات الدينية والمذهبية، وهذا ما يجعلهم يطالبون بمقاعد اضافية على الرغم من ان الكورد في الإقليم حصلوا على 58 مقعدا داخل البرلمان العراقي وبزيادة مقعد يساوي 59 مقعدا، ولو تم حسابهم على الشيعة الذين حصلوا على 177 مقعد في البرلمان العراقي وبزيادة مقعد يصبح العدد 178 مقعدا، ولكن اشكالية الفيليين ان مكونهم العرقي أكثر نسبة سكان في الإقليم من الكوتات الأخرى، ولاسيما الكوتا المسيحية، لذلك يعتبرون ان الزيادة في الكوتات الأخرى قلصت من حقوقهم المشروعة، وأهدرت من فاعلية شرعيتهم السياسية فالقيادة الكوردية تنظر إليهم كمكون شيعي، والأحزاب

الشيعية تتعامل معهم كمكون كوردي[30] ويقدر ووجدهم في ايران مابين 10% 12%- من سكانها أي مابين ثمانية وعشرة ملايين نسمة، ويعيش معظمهم في غرب وشمال غرب البلاد، وهذه النسبة تعتبر نسبة معقولة كمؤثر قومي، وثقل سياسي، إذا اعطت حقوقها[31]، هذا التصور ننعطف به الى الاشكالية الأتية:

2- اشكالية اسبقية الوطني على القومي (العودة الى الذات):

قراءة التفكير السياسي للكورد الفيليين يجب أن يرتبط برحلة معاناتهم التاريخية من التهجير والأبعاد... الذي سلب منهم جنسيتهم كشخصية تعبر عن هُويتهم الوجودية كمواطنين، وأملاكهم في اماكن وجودهم كقيمة تراثية تاريخية... فالحكم على الشيء جزء من تصوره.

وفقا لذلك التصور، وبناء عليه، ربما يعود البحث عن زيادة المقاعد في البرلمان العراقي، أو الكوتا بين المكونات الثقافية للكورد الفيليين إلى تنامي الوعي السياسي - وان هناك استراتيجيات في ترتيب أولوياتهم بعد ان تمت استعادة الجنسية، يجب المطالبة بحقوق المواطنة السياسية التي تمنحهم الجنسية عن طريق زيادة عدد مقاعدهم في البرلمان العراقي الملائم لعدد مواطنيهم، ويبدو ان هذه المطالبة ناتجة من جراء الاضطهاد والتهجير والأبعاد والخلل في قانون الجنسية لعام 1924م الذي مورس ضدهم، إضافة الى مراوغة ومظلمة المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وانفراد الاستعمار الانجليزي والحكومات المتعاقبة بتشكيل القوى الاجتماعية والسياسية، بل أن تحقيق هذه المواطنة وتأكيدها وتجذير العودة الى الذات فيها كهُوية وطنية عراقية اصيلة، طالبالكورد الفيليون بجبر الضرر عن ما لحق بهم بالتعويض، وعودة ذواتهم إلى مكانتهم ورمزيتهم التاريخية في مراكزهم التجارية في بغداد...، بل ان الدافع الوطني جعلهم يقفون امام الانتماء القومي الذي تمثل في مواجهة الإقليم، اثناء اعلان الإقليم إجراء استفتاء للانفصال عن المركز، إذ عارض الكورد الفيليون هذا المشروع حال صدوره، واعتبروه غير قانوني ويؤدي الى تصاعد الازمات في المنطقة، وربما يعود هذا الموقف أيضا إلى أن التوقيت غير مناسب، ولم تكتمل بعد الأولويات الاستراتيجية لمكون الكورد الفيلي في تحقيق هُويتهم الوجودية، وصلته وحنينه لمسقط ولادته .

وبحسب تصريح الأمين العام للاتحاد الإسلامي لكورد العراق الفيليين ورئيس قائمة الكورد الفيليين للانتخابات ثائر الفيلي، فإنهم: يشددون على وحدة التراب العراقي وأن تقوم الحقوق والواجبات على أساس المواطنة وأكد أيضاعلى أن الكورد الفيليين الذين يعيشون جنوب مدينة السليمانية ومشارف مدينة البصرة وشرق نهر دجلة امتدادا الى جبال ايران، بأنهم على خلاف من حيث المطالبة السياسية في الاستقلال السياسي عن كورد شمال العراق (حكومة الإقليم) كونهم يتطلعون على الحصول على حقوق المواطنة[32].

ومع هذا التصريح فإن للكورد بشكل عام والكورد الفيلية بشكل خاص تطلعات قومية وسياسية.؛يبدو ان الشعور بالغبن وبالتهديد يتعلق بهُوية وجودهم عبر التاريخ كمواطنين تم فصلهم عن ازواجهم (فصل الزوج عن الزوجة غصبا واجبارا والزوجة عن الزوج مقابل قيم مالية) في العراق بتوظيف مصطلح (التبعية) وظف هذا المصطلح في القرار رقم 474 بتاريخ 15/4/1981م، بأن (وصل الحال إلى أن يُجبر الزوج على تطليق زوجته؛ لأنها من أصول غير عربية، والزوجة تنفصل عن زوجها لأنه من أصول غير عربية، بل كان الموظف في دوائر الدولة يطرد من وظيفته إذا لم يبادر إلى تطليق زوجته،وكذلك الموظفات) مع العلم أنه نصت المادة (1) - يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعية الإيرانية مبلغ قدره أربعة آلاف دينار،إذا كان

عسكريا، وألفان وخمسمائة دينار إذا كان مدنيا في حالة طلاق زوجته أو في حالة تسفيرها إلى خارج القطر وفي المادة (2) يشترط في منح المبلغ ثبوت حالة الطلاق أو التسفير من الجهات الرسمية المختصة وإجراء عقد زوج جديد من عراقية[33] وهذا العمل هو شكل من اشكال الإبادة الجماعية للهوية الثقافية وهو عمل عدائي، يقود إلى تفكيك الأسر وهلاك بيوتها، وإذلالها وإجبارها على المغادرة.

هذا العمل المهدد للوجود الهُوياتي للكورد الفيليين جعلهم يبحثون عن تأكيد العودة إلى ذواتهم التي سلبت، وحقوقهم التي نهبت، ومقامهم التجاري الذي صودر في بغداد. وهذا يحتاج الى البحث من قبل قادة الإقليم وسياسيه، عن تنشيط الإرث الحضاري والتراث الشعبي للكورد الفيليين، وتضميد ثقافة (الشرف) لدى السكان، وتعويضهم عن ممتلكاتهم،والمساعدة في السعي إلى اثبات جنسيتهم المكانية باعتبار ان القومي هو وطني اقليمي، هذا التصور جعل فئة منهم يبحث عن.

3- اسبقية المذهبي على القومي (تأكيد الذات):

عندما تختفي العدالة السياسية في نطاق دولة ما، وتتعثر الحقوق الاقتصادية في توزيع الثروات وتقسيمها،ربما يصبح العنف أو السلاح أحد مكونات اثباتها؛ عن طريق البحث عن التمايز الوجودي لتأكيد وجود الذات بعد عودتها من منفاها،وهذا يتطلب تحقيق الاندماج السياسي، وتفعيل قيمة المواطنة دستوريا في مؤسسات الدولة، وفي آلية العمل السياسي لحماية الوجود والاستقرار وإزالة الشعور بالغبن وفقدان وتذويب الشخصية الثقافية بين المكونات.

ولتأكيد الذات يرنو بعض الأفراد الى التمايز الوجودي ولاسيما عند شريحة من الكورد الفيليين الذين انضموا الي التشكيلات المسلحة لقوات الحشد[34] الشعبي لمحاربة (داعش)، ولتأكيد هذه الذات هناك قراءة سياسية تخالف هذه القراءة الثقافية الاجتماعية، وهي قراءة علي الفيلي مستشار الرئيس بارزاني لشؤون الكورد الفيليين وهو يتصور ان انضمام شريحة من الكورد الفيليين الى مليشيات الحشد الشعبي هو محاولة لتعميق الانقسام في القومية الكوردية، في مقابل ان ينظموا كواجب قومي إليnقوات البشمركة، لأن انتماءهم الايديولوجي القومي هو كوردي وهو اقليم كوردستان[35].

وهذا ما أكده أيضا القيادي الكوردي عامر رشيد حين قال: من الخطر تسابق الكورد الفيليين لدخول قوات الحشد الشعبي، لأن الادارة الإيرانية تريدهم سيوفا مشرعة بوجه الكورد، وتسابقهم على الاستجابة لتلبية نداء المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، وتطوعهم في صفوف قوات الحشد الشعبي، معتبرا هذا الأمر يحتسب ضد الكورد أنفسهم، كونهم أهملوا على مدى السنوات السابقة أبناء جلدتهم الفيليين، خاصة أن الحزب الديمقراطي التأسيسي الأول عقد اجتماعه في العاصمة بغداد عام 1946م، في منزل سعيد فهيم حويزي الفيلي، وهو المنزل الذي احرقته المليشيات كردة فعل تجاه الكورد، من أجل طمس أي أثر قد يفتح تاريخ بغداد الذهبي حين كان الفيليون يمسكون عصب تجارة بغداد[36].

ولكن عند قراءة المشهد في نطاقه التاريخي لتأكيد الذات نجد ان الكورد في مجملهم نهجوا في سبيل تحقيق اثبات ذواتهم الوجودية وتأكيدها تظاهروا وقاموا بالعصيان المسلح، وفاوضوا، ولجأوا الى بعض دول الجوار، ودفعوا ضريبة ذلك التهجير النقل القسري والترحيل والنفي والأبعاد والإبادة[37]...، فكان التحدي مكلفا ومازال الطريق مسالكه واعرة،ومناكبه تحفها الاشواك.

المحور الثالث: مظلومية الكورد الفيليين في تشخيص وعلاج نظريات الصراع

بعد ان تم الحديث عن الذاتي ومساعي ترسيخ المواطنة، ينعطف الباحث للوقوف عند الموضوعي أي ما وقع في الواقع، والذي تم الحديث عن ملامح مراحله كتهجير سابقا، ولكن في هذا المقام يتم تناول أثر المظلومية للكورد الفيليين كموضوع تداعى عليهم،فمن المظلومية للكورد الفيليين التغييب والتهجير بين سنتي 1988-1987م حوالي 22.000 مغيب كانت اعمارهم مابين(30-18) لم تسلم رفاتهم إلى الآن-ثم حدث التهجير الخامس اثناء الانتفاضة ومابعدها في شهر 3/ 1991م[38]، إضافة إلى هناك قلق المكان جعلهم يقيمون بإنشاء تعهدات كتابية مع بعض العشائر العربية كتحالفات من أجل الحصول على أوراقهم الثبوتية لتأمين وجودهم الجغرافي، كون الكورد الفيليين يشكلون في مجملهم في العراق ما يقارب 3.5 مليون إلى 4 مليون منهم 300.000 ألف إلى 400.000 ألف في اقليم كوردستان، وهذا الاحصاء تقريبي حسب الدكتور علي الفيلي مستشار الرئيس بارازني لشؤون الكورد الفيليين.

والسبب الرئيسي الموضوعي الاخر في عدم وجود احصاء دقيق، يتصور المستشار الفيلي انه سياسي لعدم اجراء الاحصاء من حكومة المركز، والتخوف من هذا يبدو انها تحتاج إ لى إرادة سياسية وإجراءات قانونية، أي اتخاذ الدولة لقوانين جديدة وإلغاء القوانين النافذة أو تعديلها أو ادماج قواعد القانون الدولي في القانون الوطني؛ أي تنفيذ الالتزامات النابعة من القانون الدولي[39] وان كان قد نص قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لعام 2005م، في احاطته بالعناية الخاصة والحماية لضحايا الإبادة الجماعية وذويهم على ذلك، إذ نصت المادة 22 من القانون على حقهم في رفع الدعاوى المدنية ضد المتهمين عما أصابهم من ضرر[40]، لاسيما أن الكورد الفيليين تعرضوا للإبادة الجماعية التي اقرتها المحكمة الجنائية العراقية العليا بقانون رقم(10) لسنة 2005 المعدل، الأمر الذي ترتب عليه إزالة جميع الآثار السيئة عن هذا المكون الوطني الأصيل بصفته جزءا أساسيا لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (426) لسنة 2010 الصادر بتاريخ 8/12/2010م، كما تبعه قرار مجلس النواب رقم (18) لسنة 2011 بتأريخ 1/8/2011 وبالاستناد إلى قرار محكمة الجنايات العليا،والقاضي باعتبار ما تعرض له المكون الفيلي جريمة إبادة جماعية،والذي صادق عليه رئيس الجمهورية بموجب القرار الجمهوري رقم (6) لسنة 2012 بتاريخ 8/2/2012م، ونشر في جريدة الوقائع الرسمية للجمهورية العراقية،وعلى اثره صدر بيان الحكومة العراقية بإزالة اثاره، وفقاً للقرار المرقم[41]427.

ولكن على الرغم من صدور هذه القوانين وتأكيدها على الإبادة وتبعاتها إلا أن ما تعرض له الكورد الفيليون من إبادة جماعية لم يلق استجابة صريحة من قبل الحكومة العراقية فهي لم تقم بتعويض الكورد الفيليين ب(الشكل المطلوب) ولم تؤد الواجب الاخلاقي والقانوني تجاههم رغم كثرة المطالبات الرسمية والشعبية.

وبسبب مظلومية هذا الصراع التي ولد الإبادة والتهجير وضياع الهُوية وقلق المكان والاضطرابات النفسية،مازال الكوردي الفيلي يحاول التعبير عن وجود ذاته بشكل متفاعل ومستمر مع محيطه المكاني كموضوع، ومع نفسه كذات، من أجل التعبير عن هذا الوجود، ولكن هناك ضوابط تفسيرية انعطف اليها الباحث تم الاتيان بها من مجموعة نظريات اجتماعية، تتعلق بتفسير عملية الصراع وظف بعضا منها سنيشل ماليشفيتش[42] في التنظير الاثني تم اختيار بعضا منها، مع غيره من المنظرين.

بناء على ذلك، نحاول في هذا السياق اسقاط هذه التفسيرات النظرية على مكون الكورد الفيليين وفق ما مروا به من تجربة تاريخية محملة بالمعاناة والآلام كتشخيص للحالة، مع الاشارة إلى أن كل نظرية لها تصور وإدراك فكري ومقاربة، وتصورات هذه النظريات كانت على النحو الآتي:

النظرية	العوامل التفسيرية الرئيسة	المشكلات التفسيرية ونتائجها
الماركسية الجديدة[43] (الهيمنة الاقصائية) توضح التباين الاثني في الحقوق والمنزلة الاجتماعية، والفرص المفقودة،والتهديدات	-التقسيم الاستعماري والتقسيم الداخلي. عانى الكورد بصفة عامة والكورد الفيليين بصفة خاصة عبر تاريخهم من الاقصاء في الاتفاقيات الدولية التي اهملت حقوقهم وخذلتهم مما ولد اضطهاد وحرمان للأمة الكوردية من الدول المجاورة تركيا وإيران اقليميا ودوليا بضم المناطق الكوردية من قبل المملكة المتحدة البريطانية الي الأراضي العربية، اضافة الي المعاناة من الحكومات العراقية المتعاقبة من الابعاد والتهجير والإبادة.	-التلازم بين الكراهية المذهبية والعرقية والظروف الاقتصادية(سبب التهجير) مابين عامي 1975-1970م طرد نحو(300000) مواطن كوردي فيلي إلى إيران؛ وصودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وفي القرار رقم (666) الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 7/4/ 1980م تم تجريد 300-250 ألف فرد من الكورد الفيليين العراقيين رسميا من الجنسية العراقية بحجة دعمهم لإيران وعدم ولائهم للعراق، ووظف هذا التهجير للاستيلاء على الأموال وتطليق الازواج مصطلح (التبعية) الذي به تم الاستيلاء على ممتلكاتهم وترحيلهم الي ايران.
الوظيفية[44] (الهيمنة الاستيعابية) تتناول كيفية تفكيك الثقافات واللغات الاثنية وما يرتبط بها من عملية استيعاب ثقافي	النظام الثقافي السائد يولد التمييز العنصري. بسبب هذا التمييز،لم يوظف الكورد الفيليين قضيتهم الذاتية والموضوعية توظيف سياسي، بل غلب عليها الانتماء المذهبي احيانا والانتماء الوطني العراقي أحيانا اخرى، مما جعل العامل القومي في حالة رخاوة وسيولة، وبهذا لم تعمل جميع الأجزاء للحفاظ معا، لوحدة الروابط والتضامن والاستقرار.	تجاهل نظام الترتيب الاجتماعي في التعداد السكاني مابين الطبقات الاثنية. في نظام الكوتا البرلمانية تجاهل نظام التوزيع العدد الاحصائي الكمي للتعداد الاجتماعي للكورد الفيليين اذا اعطاهم صوتا واحدا مقابل الاثنيات الأخرى. ولكن هناك مساعي ومطالبات (تعبئة اجتماعية وسياسية) تدعو لتعديل قانون الانتخاب فيما يخص كوتا الكورد الفيليين؛ إذ صوت مجلس النواب في 22/01/2018م على تخصيص مقعد واحد للمكون الكوردي الفيلي في محافظة واسط ضمن نظام الكوتا على الرغم من أن الكورد الفيليين لهم امتدادات في مناطق عراقية اخرى -

التفاعلية الرمزية[45] (منح الحقوق) من اجل العدالة السياسية والمساواة (يتم التركيز على الفروق الطبقية، و ا لتر ضيا ت التعويضية المؤقتة)	كيف ينظر الأكراد لبعضهم البعض(تصارع التصورات)الفوارق؟ من الصدمات الحزبية مابين الكورد، إلى البحث عن الحقوق داخل الاقليم وفي العاصمة بغداد لكليهما، اضافة الي ان كورد الشمال (اربيل) لهم لغة ومذهب وكذا الكورد الفيليين وهذا الاختلاف في التوجهات الوطنية والمذهبية،يحتم عليهم ضرورة التوحد،ويجب ان لا يتحول اختلافهم إلى خلاف	الفشل في تفسير السياق الاجتماعي (الهُوية الجامعة) الترضيات التعويضية المؤقتة والمسكنة. الخلط والتشعب بين القومي والمذهبي والوطني شتت التضامن الاجتماعي، وهدد الرباط القومي وأنتج هذا التشعب اضطراب في نظام القيم والأهداف، وهدد الحقوق، لتعدد الرمزيات بين القومي الاقليمي، والوطني العام، والمذهبي وهدد وحدة الصف (اشكالية فقدان الذات والبحث عن تأكيد وجودها ورمزيتها في الاقليم ام في العاصمة) بتعويضات مؤقتة مسكنة.
النظرية البيولوجية الاجتماعية[46] كبناء جديد يساعد في: (حلول التشارك في السلطة)	الجماعات الاثنية ذات القرابة (السلوكيات الاجتماعية) للكورد قومية واحدة فلا تمييز او تمايز في المنزلة الاجتماعية ولكن الاختلاف الايديولوجي يجعل كل قرابة لها مذهبية او ايديولوجية... تسعى لفرض تصورها السلطوي،خوفا من تهديد البقاء الوجودي، وهذا الخوف ممهد لصدام ما لم يتم الاحتضان والتحصين والوصول لكلمة سواء والمشاركة السياسية لجميع تحت مظلة المواطنة	تمجيد الصراع وجعله متأصل في الجينات، ضيع ترتيب الأولويات البحث عن التمايز الوجودي بـ(العودة إلي الذات التي صودرت وتأكيد ارجاع حقوقها) عند شريحة من الكورد الفيليين انضم البعض منهم إلى التشكيلات المسلحة لقوات الحشد الشعبي لمحاربة(داعش)، في حين كان الأولى ان ينظموا كواجب قومي إلي قوات البشمركة، لأن انتمائهم الايديولوجي القومي هو كوردي وهو اقليم كردستان وان كان محاربة داعش يصب في الهدف الوطني والقومي.

بعد هذا التشخيص النظري لحالة المعاناة (الأبعاد والتهجير والإبادة) التي عانها الكورد الفيليون؛فإن عملية العلاج تتطلب الوقوف على نظرية الاختيار العقلي من اجل إحداث التضامن والتقارب القومي مابين الكورد فيما بينهم، للم الشمل وتوحيد الذات،ولجبر ضرر الكورد الفيليين في حقوقهم السياسية (الكوتا) التي تحتاج إلى زيادة التحري في تعدداهم السكاني...، وفي هذا المقام ينعطف الباحث إلي نظرية الاختيار العقلي للتكامل كعلاج وهي تتصور الآتي:

النظرية	العوامل التفسيرية الرئيسة	المشكلات التفسيرية ونتائجها
نظرية الاختيار العقلي (التكامل)[47] تتضمن أهداف المساواة العقلية والتفاعل العقلي.	تقديم المصالح الموضوعية على الذاتية بما ان الذاتية عند الغالبية تم الحصول عليها بـ (الجنسية) والسعي لإثبات الصفة السياسية والقانونية بالمواطنة، عليه من الضروري ترتيب الأولويات وترجيح ما يهم الانتماء القومي للكورد الفيليين (التلاقح الثقافي والسياسي) مع الاقليم.	أولوية النظر الي المصالح القومية بدل النظر للروابط العرقية والمذهبية. هذا يتطلب ابرام ميثاق وطني جامع، ينطلق من ترسيخ حقوق المواطنة عمليا، والتداول السلمي للسلطة وتوزيعها سياسيا وإداريا مع تدليل الصعاب وتقريب وجهات النظر حول المختلف فيه، والإقرار بالنسبية الثقافية؛والآمال المتصلة بهذا التصور المعياري البسيط مازالت غير متحققة، ومن منطلقه ضرورة حصر التعداد السكاني لكي يدعم العدالة السياسية (التوزيع العادل للأصوات)

وفقا لنظرية الاختيار العقلي، لايمكن فصل الناس عن مناطق سكناهم لأنهم يولدون فيها، ويعبرون عن القيم والمعتقدات الثقافية التي جبلوا عليها، ومن خلالها يبنون هُويتهم التي تضمن وتؤمن الاستمرار الثقافي لهم ويصبح المكان مميز ومحدد بالذكريات، وعناصر الرمزية ومحمل بالمعانى خصوصيات (الذاكرة الجمعية) التي تدعم تلاحم الجماعات وهُوياتها، كما ان الماضي الجماعي يساعد الناس على التذكر وإعطاء معنى لحياتهم، والأماكن تخلق شعور بالارتباط نوعا ما بين الناس

عليه يجب أن يدرس الكورد مصطلح الارتباط المكاني في نطاق مصطلح (القومية) فهل تفهم القومية كرباط للمعيشة المشتركة المكانية أو للمذهب الديني أو للغة أو للعامل الاقتصادي، أيهم يرجح حسب مراحله الزمنية والمكانية، وكيف يوظف سياسا، فالمكان كانتماء يؤثر على القومية أحيانا- ربما ليعي ويفهم صانع القرار ان كورد العاصمة بغداد بحكم انتمائهم المكاني، يتقيد انتمائهم وولائهم القومي بالموطن الذي يقيمون فيه فهو ضابط لبوصلة الاتجاه الايديولوجي،ويحتم عليهم التفاعل مع مكونات محيطهم كأولوية، وهو يبدو ضابط مصلحي وجودي، حتى وان كان لهم بعد قومي اقليمي،إضافة إلى أنه يجب أن لايتناسى الكورد الفيليون مصطلح (التبعية) الذي عانوا منه في قانون الجنسية العراقية رقم (12) لعام 1924م الذي قسمهم لتبعيتين، وايضا المرسوم السياسي رقم (666) الصادر عن مجلس قيادة الثورة في 7/4/ 1980م، فيجب ان يحددوا بوصلة انتمائهم المكاني والقومي حتى لا يضع الاتجاه، ويصبحوا ظالمي أنفسهم.

فالسياسي يضع في حساباته، ان التفضيل الفردي لاتجاه ما(مذهبي قومي وطني...) هو تعدٍ على

الاختيار العقلي الجامع لوحدة الإقليم، من هنا وجب ان يدرس صانع القرار التكلفة والعائد لهذا الخيار الذي ينعطف عن الأهداف والقيم، ليتمكن من التوصل إلى قرار متماسك.

فالأهداف ليست مقيدة بالشأن الذاتي الشخصي للأفراد حول تعبيرهم عن تفضيلاتهم، عليه يجب ان تحدد العلاقات السببية للمسارات المختلفة للاختيار العقلي بين الكورد فيما بينهم ومنها: الاختيار المكاني كموطن وطني أو المذهبي المرجعي، أو القومي كرباط عرقي...، لفهم النسق المتعلق بالقيم والمعتقدات المتبادلة التي يتفقوا عليها كمكونات للبناء الاجتماعي للمجتمع ككل في الإقليم، أي وجود نوع من الاتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك، وهذا ما تعبر عليه نظرية البناء الوظيفي التي تنظر للمجتمع كأجزاء مترابطة كل منها يؤدي دور وظيفي(النسق التعاوني) من أجل خدمة أهداف الكل (المصلحة العامة)، في ظل التكيف مع البيئة والحفاظ على الهُوية كامتداد لعملية التوازن .

خاتمة البحث

بما ان الحكم على الشيء جزء من تصوره، فلا يستطيع قارئ ان يقيم تجربة تاريخية حضارية إلا بعد الوعي المعرفي بسيرتها كمنشأ تاريخي، وفهم مسيرتها كتجربة، تم يأتي بحكمه عليها وتكون مآلته مقترنة بسيرتها ومسيرتها.

بناء على ذلك، ما يطمح إليه الكورد الفيليون هو جبر ضررهم، وترسيخ هُويتهم بأن يتم ترسيخها وفق قيمها وثوابتها، من خلال (العودة الى الذات) التاريخية لفهم كيف كانت كمكانة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وكيف هي الآن ؟، إضافة إلى أنها تبحث عن تأكيد الوجودي السياسي والقانوني والعسكري لها، وفقا لما كانت عليه من مكانة.

لهذا يسعى الكورد الفيليون إلى إكمال امتلاك الجنسية كعودة للذات لباقي ذواتهم، باكتساب حقوقهم المشروعة، ومن ثم البحث عن الشرعية السياسية كسلطة تعبر عن تأكيدهم لذاواتهم، بفهم احصائي لتعدادهم السكاني من قبل المركز والإقليم حتى يتم انصافهم قانونا وسياسة.

التوصيات

1- بما إن الكوتا الانتخابية لم تنصف الكورد الفيليين في مقابل مقاعد الانتخاب مع المكونات الأخرى- وجب على الكورد الفيليين التعاون مع حكومة المركز والإقليم والمنظمات الدولية بتشكيل مركز استشاري سياسي قانوني يضع خطة استراتيجية تساعد في حصر المعلومات وتوثيقها لما حدث للكورد الفيليين في الماضي، وتسارع في القيام بالأعمال الاحصائية تعدادي لمكونهم، وتستعد لمتطلبات مستقبل المرحلة محليا ودوليا.

2- الحذر من تطبيق قانون التبعية فيما بين الأمة الكوردية ذاتها، وتقديم مصطلح التسامح والمحبة وقيم المواطنة، وتوجيه البوصلة السياسية لتفعيل جميع القوانين والقرارات الصادرة من 2003م ضد الكورد الفيليين بما فيها حق الجنسية، والسعي لتطبيقها ودراسة كل ما يعيقها، مع المطالبة بجبر الضرر العادل لضحايا وأصحاب الأملاك والمغيبين والمهجرين.

المراجع

أولا- التقارير الدولية:

1- هيئة الأمم المتحدة، المفوضية العليا للشؤون اللاجئين(سيتمبر 2002)، حالات انعدام الجنسية ومخاطر غيابها في العراق: مجتمعات الكورد الفيليين والبدون.

ثانيا- المقابلات الشخصية:

1- الفيلي،علي، مستشار الرئيس بارزاني لشؤون الكورد الفيليين، في مقابلة اجراها د. فلاح الفضلي معه بعنوان الكورد الفيليين بين مظلوميتين.... المذهب والقومية، في برنامج ملفات ساخنة، المقابلة من مقر مكتب شؤون الكورد الفيليين في مستشارية السيد الرئيس مسعود بارازني،عن طريق اذاعة زاكروس zAGROS.

ثالثا- الكتب العربية:

1- الشيرازي،السيد محمد الحسيني،آية الله العظمى (2003)،التهجير جناية العصر،بيروت: مؤسسة المجتبى، ط1.

2- الطالباني، جلال (1970)، كردستان والحركة القومية الكوردية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر

3- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، تاريخ الكورد الفيليين وآفاق المستقبل-دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال،ط1.

4- الفضل، منذر(2004)، حول القضية الكردية ومستقبل العراق، اربيل -كردستان، دار ئاراس للطباعة والنشر

5- ابوبكر،احمدعثمان (1998)،كردستان في عهد السلام بعدالحرب العالمية الأولى،دراسة تاريخية وثائقية، السليمانية.

6- أبو زيد، محمد الهادي (2007)، الشيعة والسنة والكرد في العالم – الجيزة: هلا للنشر والتوزيع.

7- بركات، علي اسعد،2019م، علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي: جامعة الشام.

8- جواد، سعد ناجي(1990)،العراق والمسألة الكردية (1971 1958-)، لندن.

9- خدوري، مجيد(1974)، العراق الجمهوري، بيروت: الدار المتحدة لنشر، ط1

10- نادر، مثنى أمين(2003)، قضايا القومية واثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1.

رابعا- الكتب المترجمة:

1- بوتومور، توم، ترجمة: نظمي، وميض، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1، 1986م.

2- بوريلو، ر.بورون وف،ترجمة:حداد،سليم،المعجم النقدي لعلم الاجتماع،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، 1986م.

3- كوتام،ريتشارد دبليو (1987)، القومية في ايران، ترجمة: محمود فاضل الخفاجي، مراجعة علي محمد المياح، بغداد: الجامعة..المستنصرية.

4- لوو، إيان(2015)، العنصرية والتعصب العرقي من التمييز الى الإبادة الجماعية،ترجمة عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد المجيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط1، العدد 2311.

5- مكدول، ديفيد(2009)، تاريخ الكرد الحديث، ترجمة: راج آل محمد دار، بيروت: دار فارابي للنشر،ط1.
6- مظهر، كمال (1977)، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، مطبعة المجمع العلمي الكوردي.
7- نيكيستين، باسيلي (2001)، الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، تقديم لويس ماسينيون ترجمة نوري الطالباني، بيروت: دار الشافعي.
خامسا- الدوريات:
1- سالم،صلاح (السنة 30، شهر 4/1994م)، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد116.
2- قمحة، أحمد ناجي (1996)، أكراد العراق الواقع والمستقبل،القاهرة:مجلة السياسة الدولية،العدد 126.
سادسا- شبكة المعلومات الدولية:
1- العاني، طه، الكرد الفيليون- 42 عاما على إخراجهم من العراق.. من هم؟
https://www.google.com/search?q 6/4/2022 |آخر تحديث: 5/4/2022
2- الفلاح،عبد الخالق(25/1/2018م)، الحقوق المشروعة وكوتا الكورد الفيليين المغصوبة، الحوار المتمدن-العدد: -5768 التوقيت: 01:20، الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=587029
3- الفيلي، ثائر،الكورد الفيليون أكثرهم شيعة ويرفضون قيام دولة كوردية،شبكة اخبار العراق، 20/1/2005 الرابط: http://faylee.org/2005/50160.htm
4- جواد،سعد ناجي،أكراد العراق وأزمة الهوية. الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03
5- زكي، نور الهدى، 28) نوفمبر(1998، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، صحيفة البيان، ينظر الموقع الآتي
6- www-Al-Bayan.netزيدان، رضا، (24 ايلول 2021م)، اعراق وديانات متنوعة في العراق... كيف تتوزع؟ وماهي خصائصها؟ صحيفة الميادين، الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics
7- عبدالله محمد علي العلياوي(2006)،جذور المشكلة الكوردية، الرابط:.https://www.aljazeera.net/2006/05/23/%D8%AC%D8
8- عمر، أحمد، أكراد شيعة يتطوعون بـ ميليشيا الحشد ويرفضون البيشمركة، كردستان - 15-Feb-16 11:54 PM. https://arabi21.com/story

الهوامش:

1- عبدالله محمد علي العلياوي(2006)،جذور المشكلة الكوردية، الرابط:
https://www.aljazeera.net/2006/05/23/%D8%AC%D8

2- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، تاريخ الكورد الفيليين وآفاق المستقبل-دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال،ط1، ص510.

3- نفس المرجع، ص511

* - يجب التنويه في هذا السياق أن معاهدة سيفر تنصرف إلى كوردستان الواقعة في تركيا وتشير إلى ضم ولاية الموصل إلى الدولة الكوردية المقترحة بموافقة الحلفاء، إلا أن أي من بنود المعاهدة التي وقعت عليها بريطانيا لم ينفذ، بل كانت بريطانيا نفسها هي أول من تنكر عمليا لهذه البنود وما تعكسه من حقوق.

4- ابوبكر،احمدعثمان (1998)،كردستان في عهد السلام «بعدالحرب العالمية الأولى»،دراسة تاريخية وثائقية، السليمانية،ص 97، وانظر نادر، مثنى أمين(2003)، قضايا القومية واثرها على العلاقات الدولية « القضية الكردية نموذجا»، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، ص92

5- العلوي، زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق، ص511، وانظر نادر، مثنى أمين(2003)، مرجع سابق، ص94.

6- مظهر، كمال (1977)، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، مطبعة المجمع العلمي الكردي، ص308، وانظر نيكيستين، باسيلي (2001)، الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، تقديم لويس ماسينيون ترجمة نوري الطالباني، بيروت: دار الشافعي، ص481-477.وانظر الطالباني، جلال (1970)، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،ص50،47.

7- جواد، سعد ناجي(1990)،العراق والمسألة الكردية (1971 1958-)، لندن، ص 179

8- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق، ص512،511

* - انتشارالكورد رسم خطّا فاصلا بين الأعراق، يتقدم هذا الخطّ في امتداد نهر دجلة حتّى ملتقى نهر الزاب الصغير، هذا الخطّ الذي يفصل الموصل من فتحات بواباتها عن أراضيها الخصبة الكثيرة السكان ثمّ يتبع من جنوب نهر الزاب الصغير الطريق الرئيسي لكركوك كفري. المرجع السابق،ص512

9- المرجع السابق، ص70،ص486

10- المرجع السابق،ص512.

11- كوتام،ريتشارد دبليو (1987)، القومية في ايران، ترجمة: محمود فاضل الخفاجي، مراجعة علي محمد المياح، بغداد: الجامعة..المستنصرية،ص118.

12- جواد،سعد ناجي،أكراد العراق وأزمة الهوية. الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03

13- خدوري، مجيد(1974)، العراق الجمهوري، بيروت: الدار المتحدة لنشر، ط1، ص118

14- زكي، نور الهدى، 28) نوفمبر(1998، اكراد العراق بين مطحنة الصراعات الداخلية ومطرقة الحصار الامريكي، صحيفة البيان، ينظر الموقع الآتي www-Al-Bayan.net .

* -بحسب ما أفاد به «مدير المركز الثقافي الفيلي للبحوث والدراسات سابقا كريم الأركوازي: أن الكورد الفيليين مسلمون شيعة، يتحدثون بلهجة كوردية تختلف عن مثيلاتها في كوردستان العراق، ويسكنون في شرقي العراق وتحديدا في أقضية محافظتي ديالى وواسط وفي العاصمة بغداد، أي يقطنون في مناطق

جلولاء وخانقين ومندلي شمالا الى منطقة علي الغربي جنوبا،مرورا بمناطق بدرة وجصان والكوت والنعمانية والعزيزية ويسكن الكورد ايضا في مناطق بغداد في شارع الملك غازي والصدرية وعكد الاكراد وحي جميلة.. وغيرها من احياء العاصمة العراقية إضافة إلى محافظتي السليمانية وحلبجة بكوردستان العراق، في حين يسكن قسم آخر منهم في المناطق الغربية من إيران وكان معظم الكورد الفيليين ينتشرون في مناطق شرق دجلة وعلى جهتي سلسلة جبال زاغروس التي تعد الموطن الأصلي، ومن الجدير بالذكر أن الأوضاع السياسية التي مرت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية، إضافة اليnالتهجير وقوانين الجنسية،أدت إلى اختفاء العديد من الثوابت الثقافية لهذه الشريحة.انظر: العاني، طه، الكرد الفيليون- 42 عاما على إخراجهم من العراق.. من هم؟، 5/4/2022م، آخر تحديث: 6/4/2022 https://www.google.com/search?q

15- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)،مرجع سابق، ص70.

16- قمحة، أحمد ناجي (1996)، أكراد العراق الواقع والمستقبل، السياسة الدولية،العدد 126، ص134.

17- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق،ص486.

18- أبو زيد، محمد الهادي (2007)، الشيعة والسنة والكرد في العالم – الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، ص172.

19- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق، ص513

20- نفسه، ص26.

21- الشيرازي،السيد محمد الحسيني، آية الله العظمى (2003)،التهجير جناية العصر، بيروت: مؤسسة المجتبى، ط1، ص60،54.

22- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق، ص513

23- مكدول، ديفيد(2009)، تاريخ الكرد الحديث، ترجمة: راج آل محمد دار، بيروت: دار فارابي للنشر،ط1، ص 494 495-

24- حدد المرسوم رقم (666) الصادر بتاريخ 7/5/1980م مايلي: أ- يفقد كل عراقي من أصل اجنبي جنسيته العراقية إذا كان غير مخلص للوطن والشعب وللأهداف الوطنية والاجتماعية العليا للثورة -2 على وزير الداخلية ان يأمر بإبعاد كل من فقد جنسيته العراقية على النحو المبين في الفقرة الأولى من هذا المرسوم، انظر هيئة الأمم المتحدة، المفوضية العليا للشؤون اللاجئين(سبتمبر 2002)، حالات انعدام الجنسية ومخاطر غيابها في العراق: مجتمعات الكرد الفيليين والبدون، ص9

25- الشيرازي، السيد محمد الحسيني، آية الله العظمى (2003)، مرجع سابق، ص61.

26- العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)، مرجع سابق، ص70، وانظر الفضل، منذر(2004)، حول القضية الكوردية ومستقبل العراق، اربيل -كوردستان، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط2، مطبعة وزارة التربية، ص67، وما بعدها في الفصل الخامس، وانظر، العاني، طه،الكرد الفيليون- 42 عاما على إخراجهم من العراق..من هم؟، مرجع سابق.

27- الشيرازي،السيد محمد الحسيني، آية الله العظمى (2003)، مرجع سابق، ص3.

28- نقلاعن موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الأمم المتحدة: يوجد نحو 120 ألف شخص لا يملكون الجنسية العراقية، KDP.info | SUN، 17 FEB 2013 11:14

https://www.kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=45252

29- زيدان،رضا،(24 ايلول 2021م)، اعراق وديانات متنوعة في العراق... كيف تتوزع؟ وماهي خصائصها؟ صحيفة الميادين، الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics

30- سالم،صلاح (السنة 30، شهر 4/1994م)، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد116، ص193.

31- شبكة الجزيرة، الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

32- الفيلي،ثائر،شبكة اخبار العراق، 20/1/2005،الكرد الفيليون أكثرهم شيعة ويرفضون قيام دولة كوردية، الرابط: http://faylee.org/2005/50160.htm

33- الشيرازي،السيد محمد الحسيني، آية الله العظمى (2003)، مرجع سابق، ص13.

34- مسمى الحشد: aggregate مجموعة من الأشخاص الموجودين في المكان نفسه وفي الوقت نفسه، لكنهم لا يتفاعلون أو يتشاركون في الشعور بالهوية. انظر، بركات،علي اسعد، 2019م،علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي: جامعة الشام،ص165

35- الفيلي،علي، مستشار الرئيس بارزاني لشؤون الكورد الفيليين، في مقابلة اجراها د. فلاح الفضلي معه بعنوان الكورد الفيليين بين مظلوميتين.... المذهب والقومية، في برنامج ملفات ساخنة، المقابلة من مقر مكتب شؤون الكورد الفيليين في مستشارية السيد الرئيس مسعود بارازني،عن طريق اذاعة زاكروس zAGROS.

36- عمر، أحمد، أكراد شيعة يتطوعون بميليشيا الحشد ويرفضون البيشمركة، كردستان - 15-Feb-16 11:54 PM. https://arabi21.com/story

37- قرار الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية العراقية العليا في قضية الدجيل بالرقم 1/ج أول/ 2005،وكذلك قرار الحكم الكورد الفيليين المرقم 2/ج أول 2008-م الصادر في 29/11/2010م، تضمن قرار الحكم مصطلحي النقل القسري والأبعاد، إذ جاء في القرار (... نقلوا إلى نكرة السلمان ومن ثم ابعدوا قسرا إلى إيران..).

38- لتفاصيل أكثر راجع، العلوي،زكي جعفر الفيلي (2009)،مرجع سابق، ص493-491.

39- الفيلي،علي (مستشار)، مرجع سابق.

40- نصت المادة 21 من قانون المحكمة على تأمين الحماية للشهود ولذويهم، كما نصت المادة -20ثانيا من القانون نفسه على إن: محكمة الجنايات.... ضمان حقوق المتهم والاعتبارات المطلوة لحماية الضحايا أو ذويهم والشهود، ونصت المادة 22 من قانون المحكمة على إن: لذوي الضحايا والمتضررين من العراقيين الادعاء مدنيا أمام هذه المحكمة ضد المتهمين عما أصابهم من ضرر من الأفعال التي تشكل جريمة بمقتضى أحكام هذا القانون....

41- الفلاح،عبد الخالق(25/1/2018م)، الحقوق المشروعة وكوتا الكرد الفيليين المغصوبة، الحوار المتمدن-العدد: -5768 التوقيت: 01:20، الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=587029

42- لوو، إيان(2015)، العنصرية والتعصب العرقي من التمييز الي الإبادة الجماعية،ترجمة عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد المجيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة،ط1، العدد 2311، ص197-191.وانظر بركات،علي اسعد،2019م، مرجع سابق، ص14.

43- بوتومور، توم، ترجمة: نظمي، وميض، علم الاجتماع السياسي، بيروت: دار الطليعة للطباعة

والنشر،ط1، 1986م، ص104، 109،110، 120،122،114.

44- لمزيد من التفاصيل عن هذه النظريات مراجعة: بركات،علي أسعد، مرجع سابق، ص163 176-

45- تستعمل كلمة (الرمزية) للدلالة على الجوانب الأكثر اختلافا في الحياة الاجتماعية، وفي هذا المعنى يسمى رمزيا نشاط الاستبدال الذي يقدم ترضيات تعويضية (جبر الضرر) للمتضررين، وهذه الترضيات التبادلية بين المتبادلين يتحدث عنها موس في هذا السياق فيقول: عندما يقدم الشريك (أ) مخصصات مساوية وعادلة للشريك (ب) وهي تتأمن بصورة مباشرة ومستمرة، عندما تتوفر لدى المتبادلين الأموال والخدمات المقدمة والمطلوبة بكميات كافية ولكن إذا لم يتأمن التوازن يتوقف التبادل أو يغير المتبادلون عناصر التبادل، أو هم يستدينون،ولكن الكورد الفيليين وفقا لإسقاطات موس ليس الترضيات القصيرة الأجل للمتبادلين هي المطلوبة كمسكن، وإنما هم يطالبون بإقامة قوانين تضبط العلاقة للانتخابات والمواطنة كحقوق لا تتجزأ في الكوتا الانتخابية عادلة مع شركائهم في الوطن وسياسات عامة دائمة ومستمرة تمتد مع جميع المكونات تحترم حقوقهم وهويتهم الثقافية، حتى لا تتحول رمزية منح الحقوق إلى محنة،ويجب ان يعبر المركز والإقليم تجاههم بطريقة محسوسة تأخذ الشكل الملموس .بتصرف:راجع بوريلو، ر.بورون وف،ترجمة:حداد،سليم،المعجم النقدي لعلم الاجتماع،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، 1986م، ص341.

46- علم البيولوجيا الاجتماعية(علم الاحياء الاجتماعي) يتناول تفسير التصرفات العدوانية وتنوعها، ويشبه جمعا من الناس بالحمائم يكونون في حالة من عدم التوازن مع صقر، ويبحث لورنز في هذه النظرية عن توازن أدنى من الكمال يرضى احيانا نسبة معينة من المجموع على حساب بعض الأفراد، وهذا يعتبر انتقاء وإحداث تبعية للفئة المؤيدة، والتي تقبل التبادل على حساب باقي المجموع، وهذا الامتياز والتمتع يمكن أن يلغي الفئة الأخرى، وهذه هي الداروينية الجديدة، وتمايز العنصري الجيني، الذي يبحث كل فرد متميز عن الفائدة ويترك الأخر، وهذا الاجراء التحيزي يولد نتيجة غير مرغوب فيها، بأن الجميع محكوم عليه بالموت،بسبب النقص في الترابط والتعاضد والاندماج،والكورد الفيليين يطالبون بفرضية:(إن التنافس بين الأهل لا يمكن أن يتم بواسطة الانتقاء والتمايز بل بالعودة لي الذات وتأكيدها)، بتصرف: نفس المرجع، ص388 - 394.

47- العقلانية في هذا السياق تتعلق بتكييف الوسائل مع القيم والحقوق، وهذا ما ينعطف له ماكس فيبر، فكل (وسيلة) تنطبق مع موضوع الحقوق التشريعية والسياسية والمواطنة فهي ذات قيمة عقلانية بالنسبة للكورد الفيليين ومتفقة مع قيم الهُوية، وهذه العقلانية لا تطرح قضايا خاصة أو ذات امتياز، بل هي حقوق في المساواة لا في التسوية، وفي العدل لا في الانصاف، تدعو للخروج من أوهام الكهف وعقلانية التحيز، وتدعو للمشاركة والتعاون والتطاوع... بتصرف نفس المرجع، ص 382-380.